الاوضاع العامة في كمبوديا ١٩٩٥- ٢٠١٥

الباحث. م.م. مرتضى حسين غريب الجبوري
جامعة بابل/ كلية التربية الانسانية

أ.د. ماجد محي ال غزاي الفتلاوي
جامعة بابل / كلية التربية الانسانية

البريد الإلكتروني Email : mrtdyhsynghrybsbar@gmail.com

الكلمات المفتاحية: كمبوديا ، الامير نورودوم ، راناريده ، هون سين.

كيفية اقتباس البحث

الجبوري ، مرتضى حسين غريب، ماجد محي ال غزاي الفتلاوي ، الاوضاع العامة في كمبوديا ١٩٩٥- ٢٠١٥،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:١.

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

General conditions in Cambodia 1995-2015

M.M Murtada Hussein Ghareeb Al-Jubouri
Babylon University, College of Human Education

Prof. Dr. Majid Mohi Al Ghazai Al Fatlaw
University of Babylon,College of Human Education

Keywords : Cambodia, Prince Norodom, Ranariddh, Hun Sen

How To Cite This Article
Al-Jubouri, Murtada Hussein Ghareeb , Majid Mohi Al Ghazai Al Fatlaw , General conditions in Cambodia 1995-2015 ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2025,Volume:15,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The issue of journalism is an important topic that was proposed by the government in late 1994 and approved in 1995 because this law came as a result of political developments in Cambodia, as journalists and human rights organizations expressed their concern that a broad mandate of the law would allow the government to control freedom of expression.

At the beginning of 1997, the political and military situation in Cambodia raised some hope because the coalition government was able to withstand more than three years of its existence, but tensions returned again due to the lack of agreement between Prime Minister Prince Norodom Ranariddh and Vice Chairman of the People's Action Party Hun Sen, as tensions extended. Between them until the end of 1997, when armed clashes broke out between forces loyal to each of them in different provinces of the country, but Prince Ranariddh moved to build a new political front to run in the 1998 elections under the name (United National Front), which led to Hun Sen responding to the prince's proposal in order to build an alliance. political between them.

Therefore, the year 1999 was the beginning and a turning point in Cambodian politics, as the main political parties began to work together

in the newly formed coalition government, and donors resumed aid programs that had been suspended after the 1997 coup, as Cambodia gained acceptance into the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN), and the government took steps An important task for the court of former Khmer Rouge leaders. After that, the government approved the Municipal Law of 2001, which was signed in March of the same year to become legal. Despite all the government measures to modernize the country, Cambodia's foreign relations with the countries of the world became tense in 2003 due to the refusal to The government tried the Khmer Rouge accused by the International Court of Justice and preferred to try them according to Cambodian law. What worried Cambodia most was its western borders with Thailand and its eastern borders with Vietnam, and this is what happened in 2015 because these tensions reflect the internal politics of the Cambodian government.

الملخص.

موضوع الصحافة من المواضيع المهمة الذي اقترحتهُ الحكومة في أواخر عام ١٩٩٤ واقرتهُ في عام ١٩٩٥م لان هذا القانون جاء نتيجة التطورات السياسية في كمبوديا، اذ عبر الصحفيون ومنظمات حقوق الانسان عن قلقهم من أن التفويض الواسع للقانون من شأنه أن يسمح للحكومة بالسيطرة على حرية التعبير.

اثار الوضع السياسي والعسكري في كمبوديا في عام ١٩٩٧بعض الامل،لأن الحكومة الائتلافية تمكنت من الصمود لأكثر من ثلاث سنوات من وجودها لكن التوترات عادت من جديد بسبب عدم أتفاق رئيس الوزراء الأمير نورودوم راناريده، ونائب رئيس حزب العمل الشعبي هون سين، اذ امتدت التوترات بينهما الى نهاية عام ١٩٩٧م عندما اندلعت اشتباكات مسلحة بين القوات الموالية لكل منهما في مقاطعات مختلفة من البلاد، لكن الامير راناريده تحرك لبناء جبهة سياسية جديده لخوض انتخابات عام ١٩٩٨ بأسم (الجبهة الوطنية المتحدة) مما أدى الى استجابة هون سين لمقترح الامير، من أجل بناء تحالف سياسي بينهما.

لهذا كان لعام ١٩٩٩م بداية ونقطة تحول في السياسية الكمبودية، اذ بدأت الاحزاب السياسية الرئيسية العمل معاً في الحكومة الائتلافية المشكلة حديثاً واستئناف المانحون برامج المساعدات التي تعطلت بعد انقلاب عام ١٩٩٧م اذ حصلت كمبوديا على القبول في رابطة دول جنوب شرق اسيا (الأسيان)، واتخذت الحكومة خطوات مهمة لمحكمة قادة الخمير الحمر السابقين، بعد ذلك اقرت الحكومة قانون البلدية لعام ٢٠٠١م اذ تم التوقيع عليه في اذار من العام نفسه ليصبح قانونيين، على الرغم من كل الاجراءات الحكومية في تحديث البلاد الا ان

علاقات كمبوديا الخارجية مع دول العالم توترت في عام ٢٠٠٣م ذلك بسبب رفض الحكومة محاكمة متهمي الخمير الحمر من قبل محكمة العدل الدولية وفضلت محاكمتهم وفق القانون الكمبودي، كان اكثر ما يقلق كمبوديا حدودها الغربية مع تايلاند والشرقية مع فيتنام وهذا ما حصل عام في ٢٠١٥م لأن هذه التوترات تعكس السياسية الداخلية للحكومة الكمبودية.

المقدمة.

تحتل المنطقة المعروفة بجنوب شرق اسيا أهمية خاصة في تاريخ العلاقات الدولية فقد كانت مركزاً للصراع الدولي بين المعسكريين الغربي والشرقي فكل منهما حاول جذب بعض دولها الى جانبه، وذلك يعني ان تلك المنطقة أصبحت ميداناً من ميادين الحرب الباردة، ومن ضمن هذه الدول كمبوديا اذ تعد كمبوديا Cambodia واحده من دول جنوب شرق اسيا المهمة والتي عانت كثيراً من ذلك الصراع، فقد تدخلت الولايات المتحدة الامريكية فيها بصورة خاصة وجنوب شرق اسيا بصورة عامة، وان سبب تدخل الولايات المتحدة الامريكية فيها يعود لأمرين الاول منع انتشار الشيوعية في كمبوديا، والثاني حماية حليفاتها فيتنام الجنوبية من هجمات الخمير الحمر الكمبودية، أصبحت كمبوديا ساحة للصراع التي تنتمي الى المعسكر الشرقي، ثم تعرضت البلاد الى أبشع انواع القصف على يد القوات الامريكية والفيتنامية الجنوبية اذ تعرضت البلاد لسيطرة فيتنام عام ١٩٧٨م وعلى هذا الاساس جاء عنوان البحث بعنوان(الأوضاع العامة في كمبوديا ١٩٩٥- ٢٠١٥).

تكونت الدراسة من مقدمة توضيحية وستة محاور مهمة، وخاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة.

جاء المحور الاول بعنوان(تطور الأوضاع العامة في البلاد ١٩٩٥-١٩٩٧) الذي تناول هذا المحور التطورات العامة في البلاد التي عانت التدخلات الخارجية والحروب الأهلية فكان هذ المحور هو لبداية الحقيقة لبناء كمبوديا، والصعوبات التي واجهت قادتها، أما المحور الثاني فكان بعنوان(التطورات السياسية والامنية ١٩٩٧- ١٩٩٩م) التي واجهت البلاد مجموعة من التحديات كان لابد من حلها، والأستمرار بتطوير البلاد اذ عانت البلاد حروب وصرعات عسكرية كان للأمم المتحدة والمجتمع الدولي دوراً مميزاً بمساعدة كمبوديا، من أجل النهوض بالبلاد، بينما كان المحور الثالث بعنوان(الظروف الاجتماعية والاقتصادية ١٩٩٩- ٢٠٠١) اذ شكلت هذه المهمة نقطة مهمة في السياسية الكمبودية و بدأت الأحزاب السياسية الرئيسة العمل معاً مما أنعكس بشكل الأيجابي على الوضع الاجتماعي والأقتصادي في البلاد، أما المحور الرابع فكان

عنوانهُ(قانون أنتخابات البلدية ٢٠٠١م) اذ أقرت الجمعية الوطنية الكمبودية قانون الانتخابات البلديات في كانون الثاني٢٠٠١م ليكون الأنطلاق الديمقراطي في البلاد على الرغم من الصعوبات التي واجهت هذا القانون، لكن تم التغلب على تلك المصاعب بتكاتف القوى الوطنية، في حين جاء المحور الخامس بعنوان(العلاقات الخارجية ٢٠٠٣-٢٠١٠م) توترت العلاقات الخارجية مع بداية عام ٢٠٠٣م بسبب تخلي الأمم المتحدة عن دعم كمبوديا بسبب رفض الحكومة الكمبودية تقديم زعماء الخمير الحمر السابقين الى محكمة العدل الدولية، الا هذه المشكلة حُلت بعد الموافقة الكمبودية على محاكمتهم بشرط ان تكون المحكمة كمبودية، واخيراً جاء المحور السادس بعنوان(كمبوديا بين الاعوام ٢٠١٠- ٢٠١٥م) هذا المحور سلط الضوء على الوضع العام في كمبوديا وعلى كافة المحاور، والخاتمة التي هي جملة ما توصلت اليهِ الدراسة.

المحور الاول :- تطور الأوضاع العامة في البلاد عام ١٩٩٥-١٩٩٧.

كان موضوع قانون الصحافة الذي اقترحته الحكومة في أواخر عام ١٩٩٤م وأقرته في نهاية آب ١٩٩٥م ، في طليعة التطورات السياسية في كمبوديا، لقد أعرب الصحفيون ومنظمات حقوق الإنسان عن قلقهم، من أن التفويض الواسع للقانون من شأنه أن يسمح للحكومة بالسيطرة على حرية التعبير في البلاد وقد أصبحت هذه المخاوف أكثر حدة بسبب سلسلة من الإجراءات الحكومية ضد الصحفيين الكمبوديين ففي غضون أيام قليلة في منتصف شهر /أيار ١٩٩٥ على سبيل المثال اضطرت صحيفة "الخمير المثالية" إلى الإغلاق، وتم إرسال محرر صحيفة "نيو ليبرتي" إلى السجن لأن إحدى مقالاته الافتتاحية احتوت على مواد تعتبر غير قانونية، وتم اتخاذ إجراءات قانونية ضد الصحيفة. محرره (Morning News) لأنهُ كتب مقالاً في الصحيفة قيل إنها شوهت سمعة قادة الحكومة([1]).

كما أعرب النقاد عن قلقهم من بذل جهود موازية للقضاء على المعارضة داخل صفوف الطبقة السياسية نفسها وأصبح طرد سام رينسي(Sam Rainsy)([2])، من الجمعية الوطنية في ٢٢ حزيران من عام ٢٠٠٦م هو النقطة المحورية لهذه المخاوف كان رينسي، الذي خسر حقيبة المالية في نهاية عام ١٩٩٤، أحد أشد المعارضين للحكومة وأدان مرارًا وتكرارًا فسادها وعدم كفاءتهم لكنه عاد إلى حالته الطبيعية مع تأسيس حزب سياسي جديد في نهاية العام تحت اسم "أمة الخمير"، بهدف "تعزيز حكم القانون" في كمبوديا ([3]).

وفيما يخص إقرار ميزانية قدرها (٥١٣ مليون دولار أمريكي) في عام ١٩٩٥م وزاد الإنفاق العسكري إلى (١٢٥ مليون دولار) بزيادة قدرها (٨٥ مليون دولار) عن سنه ١٩٩٤م، وهو التغيير الذي وصفه وزير المالية كيت تشون(Kate Shawn) بأنه يقابل في الواقع انخفاضًا نسبيًا في الناتج المحلي الإجمالي من ٦.٩%. % إلى ٥.٩% وأشار إلى أن قطاعات مثل التعليم والصحة والزراعة حصلت على زيادات نسبية في ميزانياتها: فقد حصل التعليم على ٤٩.٧ مليون دولار في عام ١٩٩٥م بعد أن كان ٤٤.٩ مليون دولار في عام ١٩٩٤م، والصحة ٢٤.٨ مليون دولار بعد أن كان ١٩ مليون دولار، والزراعة ٢٨.٨ مليون دولار بعد أن كان ٢٣.٩ مليون دولار في عام ١٩٩٤م (٤).

غير أن التفاؤل الذي تحمله هذه الأرقام لم يصمد أمام إجراء فحص دقيق للوضع الاقتصادي في كمبوديا فقد ظلت البنية التحتية للبلاد غير كافية على الإطلاق، إلى جانب عدم وجود جهاز إداري قوي ومتماسك، مما أثار الشكوك حول قدرة الاقتصاد على استيعاب المساعدات الخارجية، التي يتم ضخها إليه كما، تم التشكيك في جاذبية كمبوديا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أدى المناخ العام للفساد وندرة قوانين الاستثمار الواضحة إلى تثبيط التطورات القوية في هذا القطاع. (٥)

وقد برزت هذه المشاكل بشكل أكبر بفضل الأجواء التي سادت في شهر اذار ١٩٩٥ أثناء الاجتماع السنوي للجنة الدولية لإعادة إعمار وتأهيل كمبوديا، وهي المنظمة التي تشرف على تدفق المساعدات إلى البلاد كان الموضوع الثابت في المناقشات يدور حول ما كان يُنظر إليه، على أنه تقدم غير كافٍ من جانب الحكومة الكمبودية في قضايا حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية، والتأثير الذي يمكن أن يحدثه هذا النقص في التقدم على مبالغ المساعدات ما يقرب من نصف مخصصات ميزانية كمبوديا مستمدة من المساعدات الخارجية، بل إن بعض القطاعات الحكومية تعتمد عليها بشكل كامل، وقد أثار هذا التحذير احتمال أن تتفاقم المشاكل الاقتصادية في كمبوديا قريبًا، بسبب تناقص الموارد على هذا المستوى

شهد بداية عام ١٩٩٦م آفاقا أفضل للسلام والاستقرار والديمقراطية وهدوء حذر في كمبوديا، إذ أن السلام والاستقرار مصطلحان نسبيان وأن التحول الديمقراطي هو عملية طويلة ومؤلمة من الاستبداد إلى الديمقراطية الليبرالية. لقد كان الطريق إلى السلام والأستقرار والديمقراطية يعتمد إلى حد كبير على تعزيز دولة ضعيفة غير قادرة على تعبئة الموارد لتحقيق الأهداف الوطنية، وإضعاف مجتمع قوي كان قادرا على تحقيق الأهداف الوطنية. مقاومة بنجاح مبادرات السياسة الوطنية للدولة (٦).

لكن لهدوء الحذر في كمبوديا عاد للتوتر في بداية شهر نيسان ١٩٩٦م اذ واصل الخمير الحمر هجماتهم على القرى والبنية التحتية والمواصلات حتى حزيران من العام نفسه، اذ استمر الخمير الحمر بتنفيذ غارات قوية على اقسام عديدة من الريف الكمبودي باستثناء عدد ضئيل من عمليات التفجير في مقاطعة باتامبانغ، اذ لم يقوم الخمير الحمر بغارات في المناطق الحضرية استمروا في الوقت نفسه بالقيام بضربات في اغلب مناطق ارجاء ريف كمبوديا، لكن المفاجئة التي حصلت هي تراجع العمليات العسكرية في شهر أب من عام ١٩٩٦م بسبب الانقسام الذي حصل في صفوف الخمير الحمير(٧).

لهذا تبنت الجهات المانحة الرئيسية للمساعدات موقفاً سياسياً أكثر صحة، مما ساهم في التراجع العسكري لمتمردي الخمير الحمر وبشكل عام، أعطى عام ١٩٩٦م كمبوديا فرصة أفضل للقضاء على التحديات الاجتماعية العنيفة التي تواجه سلطة الدولة (وبالتالي تعزيز الدولة الضعيفة وإضعاف المجتمع القوي)، وتكريس المزيد من الاهتمام للتنمية الاقتصادية (إعطاء المزيد من الشرعية للدولة)، والاستعداد للأنتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في عام ١٩٩٨م (والتي من شأنها أن تزيد من شرعية سلطة الدولة)(٨).

المحور الثاني:- التطورات السياسية و الأمنية عام ١٩٩٧- ١٩٩٩.

شهد عام ١٩٩٧م سلسلة أخرى من المآسي لكمبوديا مقارنةً بالسنوات السابقة التي أعقبت الانتخابات التي نظمتها الأمم المتحدة في شهر ايار١٩٩٣م، يبدو للعديد من المراقبين أن ما حدث لهذه الدولة التي مزقتها الحرب قد أعاد كمبوديا إلى المربع الأول وفي حين يبدو أن ظروفها السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية قد تدهورت، فقد تم "إنقاذ" كمبوديا في الوقت الحالي من قبل المجتمع الدولي من الانزلاق إلى حرب أهلية (٩).

لكن بالرغم من الاوضاع المتواترة مع بداية عام ١٩٩٧م اذ أثار الوضع السياسي و العسكري في كمبوديا بعض المشاكل في البلاد، الا ان الأمل عاد للبلاد بتشكيل الحكومة الائتلافية اذ تمكنت من الصمود لأكثر من ثلاث سنوات من وجودها ولم يتفق رئيس الوزراء، الأمير نورودوم راناريده(Norodom Ranariddh)(١٠)، (وهو أيضاً رئيس الحزب الملكي المعروف باسم فونسينبيك) وهون سين (نائب رئيس حزب الشعب الكمبودي، CPP)، ولكنهما وعدا بالعمل معًا، بدأت علاقاتهم السياسية تتدهور خلال مؤتمر الحزب الملكي (فونسينبيك) الذي تأخر كثيرًا، والذي عقد في شهر اذار ١٩٩٦م ، عندما هدد رئيس الوزراء الأول راناريده بمغادرة الائتلاف ما لم يكن حزب الشعب الكمبودي على استعداد لضمان حصة أكثر إنصافًا في السلطة لبعض الوقت، امتنع الجانبان عن استخدام التهديدات أو العنف واتفقا على محاولة الحفاظ على

التحالف، ولكن في أواخر عام ١٩٩٦م اندلعت اشتباكات مسلحة بين الطرفين، اذ كانت أحدى الامور التي لم يتفق عليها راناريده وهون سين هو منح العفو للمنشقين من الخمير الحمر بقيادة نائب رئيس وزراء الخمير الحمر السابق إينغ ساري (١١).

امتدت التوترات بين الزعيمين السياسيين الكبيرين إلى عام ١٩٩٧م عندما اندلعت اشتباكات مسلحة بين القوات الموالية لكل منهما في مقاطعات مختلفة من البلاد، وأصبح من الواضح أنهما لم يتفاهما على صيغة محددة لتقاسم السلطة وفي الانتخابات التالية، المقرر إجراؤها في عام ١٩٩٨م، سيتم انتخاب رئيس وزراء واحد فقط، ومع شعوره بالتهديد من حزب الشعب الكمبودي الأقوى سياسيًا وعسكريًا، تحرك الأمير راناريده لبناء جبهة سياسية جديدة ودعا جدول أعمالها، المعروف باسم الجبهة الوطنية المتحدة، المكون من ١٤ نقطة إلى:

١.الدفاع عن الأمة، والدين، والملكية.

٢.إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٣.دعم فكرة وجود رئيس وزراء واحد في الانتخابات المقبلة.

٤. تعزيز النظام التشريعي والإدارة المحايدة.

٥. الدفاع عن حقوق الإنسان ومحاربة الدكتاتورية.

٦. تحسين التعاون الدولي مع الدفاع عن السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية.

٧. حل مشاكل الهجرة.

٨. رفع مستوى معيشة الشعب.

٩.تنمية الموارد البشرية (١٢).

١٠ القضاء على الفساد.

١١ مكافحة المخدرات.

١٢حل الممتلكات العامة المفقودة.

١٣الدفاع عن ثقافة الخمير.

١٤الدفاع عن البيئة(١٣).

أستجاب هون سين على الفور بأتخاذ خطوات لبناء تحالف سياسي خاص به في شهر شباط من العام نفسه اذ وقع اتفاقيات مع الحزب الديمقراطي الليبرالي وحزب BLDP بقيادة إينج مولي (الذي انفصل عن سون سان في عام ١٩٩٦) وفي اب عام ١٩٩٨ تم تأسيس تحالفاً ضم ١٢ حزباً سياسياً(١٤).

أدى انقسام الخمير الحمر إلى مزيد من الاحتكاك بين راناريده وهون سين، ودفع الأحداث نحو النتيجة النهائية ففي ١٧ حزيران من العام ١٩٩٨ شجبت إذاعة الخمير الحمر بول بوت و في ذلك المساء في العاصمة بنوم بنه، حدث قتال بين الحراس الشخصيين لرئيسي الوزراء مما أدى إلى مقتل أثنين من الملكيين، وأحد جنود هون سين وفي ٢٦ حزيران، حُكم على بول بوت بالسجن مدى الحياة في محاكمة صورية، وهو التطور الذي سمح لقادة آخرين من الخمير الحمر بالحكم عليهم بالسجن مدى الحياة في صورية محاكمة ايضا(١٥).

و في ٢٦ تموز ١٩٩٨، أجرت كمبوديا أنتخابات وطنية، وكانت هذه أول انتخابات منذُ الأنتخابات التي أشرفت عليها الأمم المتحدة أي الحكومة الانتقالية كمبوديا، والتي جرت في شهر أيار ١٩٩٣م وقد سجل أكثر من ٥,٣ مليون كمبودي (أي بنسبة ٩٧% من الناخبين المحتملين) أنفسهم للإدلاء بأصواتهم وتوجه نحو ٩٠% منهم إلى صناديق الأقتراع، وفي المجمل سجل ٣٩ حزبا سياسيا للتنافس على مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها ١٢٢ مقعدا وكان حزب الشعب الكمبودي هو الفائز الرسمي بحصوله على ٦٤ مقعدا، يليه حزبان معارضان (فونسينبيك، بـ ٤٣ مقعدا، وحزب سام رينسي، بـ ١٥ مقعدا) ورفض حزبا المعارضة قبول النتائج، متهمين حزب الشعب الكمبودي بالفوز من خلال الترهيب والاحتيال، لكن نتائج الانتخابات تم التصديق عليها و شكلت حكومة ائتلافية مع رئيس وزراء حزب الشعب الكمبودي هون سين، لكن بالنتيجة قادت الاحتجاجات إلى حملات قمع حكومية عنيفة، وهنا يطرح سؤال هل كانت الانتخابات الكمبودية حرة ونزيهة؟ هل كمبوديا الآن في طريقها نحو الديمقراطية الليبرالية؟ وقد اختلف المراقبون والمحللون في تقييماتهم للانتخابات ويقال إنه على الرغم من أن الانتخابات كانت أكثر حرية وعدالة مما كان متوقعا، إلا أنها لم تكن حرة ونزيهة بالقيمة المطلقة ولا تزال الظروف الهيكلية القائمة تمنع الديمقراطية الليبرالية من ترسيخ جذورها في كمبوديا التي مزقتها الصراعات (١٦).

أثارت الانتخابات الكمبودية التي جرت في شهر تموز ١٩٩٨م جدلاً حول مسألة "الحرية" و"العدالة" و"المصداقية" وفي نظر البعض، كان ذلك بمثابة بداية جديدة في السياسة الكمبودية فقد تمكنت البلاد بنجاح من تنظيم الانتخابات دون تدخل أجنبي كما حدث في عام ١٩٩٣، ويرى آخرون أن حكم القانون لم ينتصر على حكم التجربة، لقد عملت اللعبة الانتخابية لصالح الحزب الحاكم وعلى الرغم من إجراء الانتخابات، إلا أن مستقبل الديمقراطية الليبرالية في كمبوديا لا يزال محفوفًا بالمخاطر ومن بين العقبات الرئيسية التي تحول دون النضج الديمقراطي هو الصراع الإيديولوجي بين الأحزاب الرئيسية المتنافسة، والقيم الثقافية المناهضة للديمقراطية

وعلاقات القوة غير المتكافئة بين الفصائل السياسية، ومع سيطرة حزب الشعب الكمبودي على هيكل السلطة الدولة فمن غير المرجح أن تكون الغلبة لسياسة التكيف(١٧).

المحور الثالث:- الظروف الاجتماعية و الاقتصادية عام ١٩٩٩-٢٠٠١.

كان عام ١٩٩٩م بمثابة نقطة تحول في السياسة الكمبودية، اذ بدأت الأحزاب السياسية الرئيسية العمل معًا في الحكومة الائتلافية المشكلة حديثًا واستأنف المانحون برامج المساعدات التي تعطلت بعد انقلاب عام ١٩٩٧ وقد حصلت كمبوديا على القبول في رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)(١٨)، واتخذت الحكومة خطوات ملموسة لضمان محاكمة قادة الخمير الحمر السابقين على الرغم من أن كمبوديا لا تزال تواجه تحديات ديمقراطية وتنموية كبيرة، إلا أن عام ١٩٩٩م كان بمثابة نهاية لثلاثة عقود من الصراع المدني والالتزام بمواجهة إرث الماضي(١٩).

على الرغم من أن المكاسب السياسية التي تحققت في العام الماضي توفر الأمل لمستقبل كمبوديا، إلا أن إرث ثلاثة عقود من الاضطرابات المدنية قد تركت البلاد أمام تحديات كبيرة على المدى الطويل يصنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمبوديا، في المرتبة ١٣٧ من أصل ١٧٤ دولة، على مؤشر التنمية البشرية وتقدر الحكومة الكمبودية أن ٣٦% من السكان البالغ عددهم ١١.٥ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر(٢٠).

أدت عقود من العزلة والصراع إلى تدمير الخدمات الصحية، وتسهيل أنتشار الأمراض: إذ يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة ٥٣.٤ سنة؛ ويبلغ معدل وفيات الرضع ١٠٦ لكل ١٠٠٠ مولود حي معدل وفيات الأمهات ٩٠٠ لكل ١٠٠.٠٠٠ مولود حي، و يفتقر ٧٠% من السكان إلى المياه الصالحة للشرب ويبلغ معدل الخصوبة الإجمالي ٥,٢٤وفقًا للمركز الوطني للملاريا، يموت ٦٠ كمبوديًا كل شهر بسبب الملاريا في النصف الأول من كل عام وفي الأشهر الثلاثة الأولى فقط، اذ أصيب ٢٥,٠٠٠شخص بهذا المرض، وقد انتشر ايضاً وباء الكوليرا في عام ١٩٩٩م في مقاطعتي راتاناكيري(Ratanakiri) وستونغ ترينج(Stung Tring) الشمالية الشرقية هو الأسوأ في تاريخ البلاد المسجل، ووفقاً للتقرير المشترك للأمم المتحدة أما فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية(**الإيدز**)، فإن كمبوديا لديها أعلى معدل للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في آسيا مع ما يقدر بنحو ١٠٠ إصابة جديدة يوميا(٢١).

أعتبرت ندرة الغذاء، وتوزيع الأراضي، والحفاظ على الموارد، من العوامل الأساسية في هذا الصدد في كمبوديا وقد قدرت منظمة الصحة العالمية أن أكثر من ٥٠% من الأطفال

الكمبوديين يعانون من التقزم أو يعانون من نقص الوزن، وفي عام ١٩٩٨ساهم الجفاف وفيضانات عام ١٩٩٩م في ندرة الغذاء، كانت هناك مشكلة اخرى عانت منها كمبوديا هي الألغام الأرضية التي تقتل ما يقرب ١٠٠ شخص شهريًا مما شكل تهديدًا للمجتمعات الزراعية(٢٢).

اكتسبت حاجة كمبوديا إلى تطوير وتنفيذ تدابير لحماية البيئة بالاهتمام الوطني والدولي ففي عام ١٩٩٩م أرسلت شركة تايوانية ٣٠٠٠ طن، من النفايات المليئة بالزئبق إلى ميناء سيهانوكفيل(Siha Nukavill) وأدى أرتفاع مستويات الزئبق إلى وفاة أحد العمال وإصابة العمال الآخرين والقرويين بالمرض، وادت تلك النفايات بعده مده من الزمن الى قُتل خمسة أشخاص وايضاً أصيب الناس في حالة من الذعر التي أعقبت ذلك، اذ فر آلاف السكان من سيهانوكفيل ونظم آخرون احتجاجًا لمدة يومين وقامت الشركة التايوانية بإزالة تلك النفايات في شهر نيسان١٩٩٩م، ايضاً انتشر الفساد المالي على نطاق واسع، اذ كُشف في شهر حزيران من العام نفسه عن وجود فساد في وزارة الدفاع عن وجود ١٢,٨٦٨ ضابط و عن وجود ١٠٥,٢٣٤جندياً "شبحاً" (اسماء وهمية تستلم رواتب) من المُعالين "الشبح" الذين يتقاضون رواتبهم الحكومية بتكلفة تبلغ حوالي ٤٠٠,٠٠٠ دولار شهرياً وقد اكتشف التحقيق الذي أجراه المركز الكمبودي لقضايا الألغام في عام ١٩٩٩ وجود مخالفات مالية في قضية أزلة الالغام، واختلاس الأراضي من قبل المسؤولين العسكريين والمحليين وأكد المركز ان اغلب التقارير المقدمة للمركز من قبل السؤولين مشكوك فيها من، وكانت ايضاً التوترات العرقية التي لا يزال السياسيون يستغلونها أكثر وضوحًا في الاحتجاجات المناهضة للفيتناميين، التي صاحبت زيارة لو خا فيو في حزيران ١٩٩٩والإخلاء القسري لحوالي ٢٠٠ من السكان الفيتناميين من بنوم بنه في شهر تشرين الثاني ١٩٩٩(٢٣).

تمت معالجة عدد من المشاكل الاجتماعية الخطيرة خلال عام ٢٠٠٠م، على الرغم من أن الآراء ظلت منقسمة بشكل حاد حول مدى ترجمة الخطاب إلى أفعال وكان من بين المخاوف بشكل خاص فشل الدولة المستمر في ضمان الحقوق الأساسية للناس العاديين، ولو بالحد الأدنى أو الاستجابة بطريقة الفعالة والعادلة لسلسلة من الأزمات الاجتماعية والبيئية وتعكس هذه القضايا جزئياً، الافتقار إلى البنية التحتية اللأزمة لتقديم الخدمات ومع ذلك لا يزال هناك اختلاف حاد في فعالية عمل الدولة في السعي لتحقيق أهداف الحزب، في مقابل الأهداف الأوسع للحكم مما يشير إلى أن تسييس الأهداف الاجتماعية وتسخيرها لتحقيق ثروات الحزب، هو استراتيجية سياسية مستمرة يستخدمها الحزب للزعماء الكمبوديين (٢٤).

ويعد استمرار إفقار الخدمات الصحية مثالاً جيداً في ضوء استمرار ظهور الأدلة المتعلقة بالانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية في كمبوديا اذ أكد تقرير للأمم المتحدة صدر في شباط عام ٢٠٠٠ على أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في كمبوديا "**مرتفع بشكل مثير للقلق**"، حيث وصل إلى ٤٢.٦% بين العاملين في مجال الجنس التجاري، ويقدر بـ ١ من كل ٧٠ بين إجمالي السكان الكمبوديين وأبرز التقرير أيضاً الزيادة في انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل نتيجة لزيادة انتشاره بين النساء المتزوجات بنسبة ٢,٤% في عام ١٩٩٨([٢٥]).

نتيجة لهذه الاحصائيات الخطيرة قامت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية بتعزيز التثقيف والوعي بهذه القضية، وكانت التحركات الأخيرة لإلغاء تجريم الجنس التجاري وتشجيع استخدام الواقي الذكري في صناعة الجنس التجاري إيجابية من حيث تعزيز صحة المشتغلين بالجنس، إن عدم توافر الرعاية الصحية بأسعار معقولة يعني أن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في كمبوديا يظلون إلى حد كبير محرومين من الحصول على العلاج المصمم لمنع ظهور مرض الإيدز وهذا لا يؤثر فقط على نوعية الحياة ومتوسط العمر المتوقع للمتضررين، بل يفرض أيضاً عبئاً ثقيلاً على الأسر لمواجهة الأزمة، مما يحول دون القبول الاجتماعي للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية([٢٦]).

ايضاً شهد عام ٢٠٠٠ بعض الإجراءات بشأن الخطط طويلة الأمد لتقليل حجم القوات المسلحة من خلال تسريح الجنود، وهي خطة تهدف إلى إطلاق الأموال للقطاع الاجتماعي وفي الإجمال تخطط الحكومة، بتشجيع دولي لتسريح ٣٠ ألف جندي من إجمالي قوة دفاع قوامها ١٣٣٨١٧ جندياً، فبحلول عام ٢٠٠٣ نجحت كمبوديا في تسريح الجنود هذا يعني حث المجتمع على تجريد المجتمع من السلاح على نطاق أوسع، فإن ذلك سوف يسمح بالمزيد من الاستثمار في البنية التحتية للخدمات الاجتماعية وتقديمها، وكذلك ستعالج أيضًا المصدر الأكثر خطورةً للعنف الاجتماعي في كمبوديا، وهو وجود وانتشار الجنود غير المنضبطين والذين يتقاضون أجورًا زهيدة والمدججين بالسلاح في جميع أنحاء البلاد([٢٧]).

المحور الرابع:- قانون انتخابات البلدية عام٢٠٠١

أقرت الجمعية الوطنية قانون إدارة الأنتخابات البلديات في شهر كانون الثاني عام ٢٠٠١م وتم التوقيع عليهما ليصبحا قانونين في شهر آذار من العام نفسه بعد الكثير من المناقشات وممارسة الضغوط، من جانب المنظمات غير الحكومية المحلية، ولا سيما وجود ثلاث مجموعات من مراقبي النتخابات التي برزت كقوة في سياسية في كمبوديا، اذ ينص قانون إدارة البلديات على

نظام المجالس البلدية المنتخبة محلياً لتحل محل رؤساء البلديات المعينين من قبل الدولة كما يدعو إلى انتخاب رؤساء القرى، ومن المحتمل أن يمثل هذا إعادة هيكلة عميقة و مركزية للتنظيم الحكومي الكمبودي على الرغم من أن النقاد يشيرون إلى السلطة المركزية المحتملة في المنصب الذي تم إنشاؤه حديثًا لسكرتير البلدية، الذي سيتم تعيينه من قبل وزارة الداخلية المركزية([٢٨]).

واجه قانون الأنتخابات البلدية على وجه الخصوص أنتقادات من قبل المنظمات غير الحكومية بسبب القيود المفروضة على دورها كمراقبين للانتخابات اذ تم التأكيد على أنهُ يجب أن تتم جميع عمليات المراقبة بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للانتخابات [NEC]، ولأن الناخبين سيدلون بأصواتهم للأحزاب في نظام التمثيل النسبي، بدلاً من المرشحين المباشرين لهذا شككت المنظمات غير الحكومية أيضاً، في دور المفوضية الوطنية للانتخابات ودعت إلى مزيد من الضمانات لحيادها لقد ضغطوا دون جدوى من أجل ضمانات مشاركة المرأة كمرشحات([٢٩]).

بينما دعت الفصائل داخل اللجنة الوطنية للانتخابات إلى إجراء انتخابات تمولها الحكومة الكمبودية بالكامل، كان من الواضح أن هذا لم يكن ممكنًا بعد، ولن تتحمل الحكومة سوى ثلث تكلفة الانتخابات المقدرة بـ ١٨ مليون دولار أمريكي وقد تعهد بالتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والحكومات الأسترالية، والألمانية، واليابانية، والجماعة الأوروبية([٣٠]).

خلال ٣ شباط ٢٠٠٢ ذهب الكمبوديون إلى صناديق ألاقتراع لأنتخاب أعضاء المجالس البلدية فقد تم الترحيب بهذه الانتخابات باعتبارها أول انتخابات حكومية محلية على الإطلاق في البلاد، وهي الكومونة([٣١])، (خوم/سانجكات) هي المستوى الثالث من الحكومة الوطنية، وهي أقل من المقاطعة (خت) والمنطقة (سروك) نظرًا لأن الكومونة مسؤولة بشكل مباشر عن إدارة القرية (فوم)، فقد تم أعتبار هذه الانتخابات على مستوى البلاد وخاصة من قبل أصحاب المصلحة الأجانب بمثابة حجر الزاوية في ترسيخ الديمقراطية في البلاد حيث أن النتيجة النهائية ستكون إعادة هيكلة كاملة للشكل والسياسة في طبيعة الحكومة المحلية في كمبوديا، و إنهأ من الصحيح جزئياً فقط أن ندعي أن هذه الانتخابات هي المحاولة الأولى لكمبوديا لمنح المواطنين الكمبوديين الحق في اختيار زعمائهم المحليين في اقتراع رسمي كما أنهُ من المثير للجدل إلى حد كبير ما إذا كانت النتائج المرجوة والمتوقعة من قبل الجهات المانحة الدولية وأصحاب المصلحة قابلة للتحقيق في سياق التاريخ السياسي الكمبودي، الغرض من هذه الورقة هو دراسة طبيعة ودور الإدارة على مستوى الكوميونات كما كانت قبل اتفاق باريس للسلام في شهر تشرين الاول ١٩٩١م والذي سمح بحل الحرب الأهلية الطويلة في كمبوديا وإقامة نظام ما بعد الصراع

الحكومي وفقا لمعايير الديمقراطية الليبرالية المتعددة الأحزاب، على النحو الذي حدده المجتمع الدولي تحت رعاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وهي السلطة الانتقالية التي أشرفت على الانتخابات الوطنية عام ١٩٩٣(٣٢).

المحور الخامس:- العلاقات الخارجية عام ٢٠٠٣- ٢٠١٠.

توترت العلاقات الخارجية لكمبوديا في عام ٢٠٠٣م فقد تخلت الأمم المتحدة في البداية عن المشاورات مع الحكومة بشأن تقديم زعماء الخمير الحمر السابقين إلى العدالة بتهمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، في مقتل أكثر من مليوني كمبودي، أي ثلث السكان، خلال الاعوام ١٩٧٥ و١٩٧٩ اذ رفضت الحكومة التنازل عن سيادتها على المحاكمات لمحكمة العدل دولية وأصرت على تطبيق القانون الكمبودي(٣٣).

تم التوصل أخيرًا إلى اتفاق في شهر حزيران ٢٠٠٣م الى اتفاق يميل نحو موقف الحكومة المتمثل في محكمة أبتدائية يهيمن عليها قضاة كمبوديون (لكنها تتطلب عضوًا دوليًا واحدًا على الأقل في المحكمة للتوصل إلى حكم)، واختيار الحكومة الكمبودية للقضاة الدوليين، من القائمة المقدمة من قبل الأمم المتحدة وأستبعاد عقوبة الإعدام(٣٤).

يبدو أن الحكومة الكمبودية فقدت رغبتها في إجراء المحاكمة ويرجع ذلك إلى حد ما إلى وفاة أشهر أعضاء الخمير الحمر (كاينج كيك ليو أو "دوتش") أو انشقاقهم وانضمامهم إلى الحكومة (إينج ساري) أما أولئك الذين بقوا فهم كبار السن وقد لا يبقون على قيد الحياة حتى صدور حكم نهائي، وفي مواجهة حقيقة أن المحاكمة من شأنها إحياء ذكريات مؤلمة ورغبات في الانتقام، بالإضافة إلى حقيقة أن الكشف أثناء المحاكمة قد يكون محرجًا للغاية للحكومة، فإن المأزق الحالي بشأن تشكيل حكومة جديدة يوفر مبررًا منطقيًا لتأجيل المحاكمة محكمة جرائم الحرب، ربما إلى أجل غير مسمى ووصف أحد المراقبين هذا التطور بأنه باب يغلق على آمال الملايين من الكمبوديين في العدالة (٣٥).

تعرضت علاقات كمبوديا مع الدول المجاورة لاختبار شديد وكان الفيتناميون العرقيون كالعادة، موضوع خطاب ما قبل الانتخابات المرتبط بالمظالم ضد حكومة فيتنام، فقد رافقت انتخابات عام ٢٠٠٣م أعمال عنف منظمة استهدفت ذوي الأصول الفيتنامية، و منعت حشود من شباب حزب سام رانكا(Sam Ranka) الكمبوديين من أصل فيتنامي من الوصول إلى صناديق الاقتراع قبل إغلاقها ونُقل عن المرشح الرئيسي لحزب سام رينسي في مقاطعة كاندال قولهِ: "**لا يمكننا إلقاء اللوم على هؤلاء الشباب، إنهم القوميون الحقيقيون في كمبوديا، وهذا ما يجب على الشعب الكمبودي أن يفعله**" (٣٦).

يمكن وصف عام ٢٠٠٥م بأنه مدة من التهدئة وإعادة التطبيع السياسي بادئ الأمر، حيث حصل تقارب كبير بين الحزبين الرئيسيين في البلاد وفي أعقاب انتخابات شهر تموز ٢٠٠٣م لم يتمكن حزب الشعب الكمبودي المهيمن والذي فاز بـ ٧٣ مقعداً من أصل ١٢٣ مقعداً في الجمعية الوطنية، من تشكيل حكومة لأنه كان أقل بتسعة مقاعد من أغلبية الثلثين الدستورية المطلوبة للحكم، وكان حزب الشعب الكمبودي يحتاج إلى عام كامل للفوز على حزب فونسينبيك الملكي لتشكيل ائتلاف من الحزبين واكتشف كلا الحزبين السياسيين أنه من مصلحتهما المشتركة العمل معًا بشكل أوثق بدلاً من العمل كأعداء، كما كان الحال خلال الحملة الانتخابية، كان التوتر أكثر وضوحاً من عام ١٩٩٧ عندما قام زعيم حزب الشعب الكمبودي هون سين([٣٧])، بانقلاب ناجح ضد رئيس الوزراء المشارك الأمير نورودوم راناريده من حزب فونسنبيك) وهكذا توصل الطرفان في ايلول ٢٠٠٥ إلى اتفاق على عدم الهجوم على بعضهم البعض في الانتخابات العامة المقبلة ([٣٨]).

خلال شهر نيسان ٢٠٠٥ توقع بنك التنمية الآسيوي الذي يتخذ من مانيلا مقراً له، نمواً بنسبة ٢,٦% في كمبوديا للعام الحالي، اذ خفضت عما كانت عليه قبل ذلك اذ كانت ٦% في عام ٢٠٠٤، وكان هذا الانخفاض نتيجة للانخفاض المتوقع في الصادرات بشكل رئيسي من المنسوجات وخاصةً في نهاية العام ٢٠٠٥ حصص المنسوجات في منظمة التجارة العالمية في بداية العام ولحسن الحظ بالنسبة لكمبوديا، تغيرت الأمور نحو الأفضل ففي أعقاب الشكاوى التي تقدمت بها بعض الشركات الأوروبية والأميركية، تم إقناع الصين بتخفيض صادراتها حتى تتمكن صناعة النسيج في كمبوديا من استعادة قوتها من جديد ففي شهر حزيران من العام نفسه صحح صندوق النقد الدولي توقعاته القاتمة السابقة، فتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى ٥% أو حتى ٦% في نهاية عام ٢٠٠٥م ثم يصل إلى ٦% في عام ٢٠٠٦م وتساءل رئيس وزراء كمبوديا "لماذا لا أكثر من ذلك؟" واشتكى رئيس الوزراء هون سين مؤكداً أن عام ٢٠٠٤م شهد نموا بنسبة ٧,٧% فكانت طفرة غير المتوقعة في قطاع البناء في عام ٢٠٠٥، والزيادة في عدد السائحين الأجانب بنحو ٤٠% ليصل إلى ١,٤ مليون سائح، وحقيقة أن إلغاء نظام الحصص في مجال المنسوجات على مستوى العالم لم يكن له أي تأثير تقريبًا على كمبوديا (في عام ٢٠٠٥ على الأقل وكان ذلك أسباب التفاؤل المفاجئ ([٣٩]).

صحيح أن كمبوديا لا تزال تتمتع باقتصاد يتألف من قطاعين رئيسيين فقط هما السياحة والمنسوجات، ومع ذلك فقد شهد الاقتصاد نمواً واسعاً وكان معدل التضخم أقل من ٣%، مقارنة بـ ١٥٠% في عام ١٩٩٣م كما انخفض مستوى الفقر من ٤٩% في بداية الثمانينيات، و إلى

٣٦% في أواخر الثمانينيات والتسعينيات، لهذا يمكن للمراقبين أن يكونوا أكثر تفاؤلاً بعض الشيء مما كانوا عليه من قبل، لذا يرى هون سين أن التحدي الذي يواجه السنوات العشر المقبلة، سوف يتمثل في تعزيز القطاع الخاص وإجراء المزيد من الإصلاحات، وزيادة الإيرادات لتقليل الاعتماد على المساعدات الأجنبية، وتنويع الزراعة، وتقوية الاقتصاد الحكم الرشيد حتى تتمكن كمبوديا من جذب المزيد من الاستثمارات وضمان قدرتها التنافسية (٤٠). ولتحسين جاذبية كمبوديا في أعين المستثمرين، أقرت الجمعية الوطنية في شهر أيار ٢٠٠٥م قانون المؤسسات التجارية الذي ينظم تسوية المنازعات والتعامل مع حالات الإفلاس، ويحدد إمكانية إنشاء بورصة كمبودية للأوراق المالية بحلول عام ٢٠١٠م تقريبًا، ولم تكن الظروف في الريف جيدة وهذا أمر غير سليم فقد أصيب ما لا يقل عن ١٤ مقاطعة من مقاطعات كمبوديا الأربع والعشرين بالجفاف في عام ٢٠٠٥م، كما عانى ما يصل إلى ٧٠٠ ألف كمبودي من نقص الغذاء بسبب ضعف محصول الأرز، ونتيجة لهذه الأختناقات و"إدمان" كمبوديا على صناعتي الملابس والسياحة، فإن البلاد تحتاج أيضاً إلى إعادة تأهيل قطاعها الزراعي بشكل عاجل (٤١).

وعلى الرغم من كل النجاحات الأقتصادية الذي تحقق في عام ٢٠٠٦م، لكن بقيت كمبوديا بمثابة حقل ألغام مليء بالقيود الاجتماعية، ولا يزال واحد من كل ثلاثة كمبوديين يعيش على أقل من ٢٠٠٠ ريال الى (٠.٥٠ريال) في اليوم الواحد، يقوم الاقتصاد الوطني على الزراعة الأسرية(٤٢)، ومزارعي الكفاف هم المسيطرون وينتشر انعدام الأمن الغذائي والفقر على نطاق واسع في كمبوديا، وخاصة بين الأسر التي تشكل الزراعة مصدر دخلها الرئيسي، اذ إن العديد من المزارعين ليس لديهم سندات ملكية للأراضي وكثيراً ما يتورطون في الصراعات على الأراضي، وهي صراعات سيئة السمعة في كمبوديا وتتخذ "أبعاداً ثورية"، على الأقل في نظر هون سين، ومن بين الحقائق البارزة الأخرى ما يلي:

١)حوالي ٢٠% من الأطفال لا يذهبون إلى المدارس الابتدائية.

٢)تلتحق فتاة واحدة فقط من كل ثلاثة أولاد بالمدرسة الثانوية.

٣)يموت طفل واحد من بين كل ١٠ أطفال قبل أن يبلغ عامه الأول.

٤)تتم حوالي ٣٠% إلى ٣٥% فقط من الولادات تحت إشراف موظفين صحيين ماهرين(٤٣).

كذلك توجد عدة تهديدات اجتماعية خطيرة أخرى في كمبوديا هي الدولة الإقليمية الأكثر تضرراً من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كما أشرنا مع زيادة معدلات انتقال العدوى من الزوج إلى الزوجة ومن الأم إلى الطفل، ولا يحصل سوى ثلث سكان الريف على مياه الشرب الآمنة،

وايضاً بلغت عمليات إزالة الغابات في جميع أنحاء كمبوديا بين عامي ١٩٨٥م و٢٠٠٢م خسارة ما يقرب من مليون الى مليوني هكتار(٤٤).

شهد عام ٢٠٠٨ تعزيزاً مثيراً لسيطرة حزب الشعب الكمبودي على المجلس التشريعي الوطني في كمبوديا نتيجة لنصره الساحق في الانتخابات الوطنية ويعكس النصر أربعة عوامل متقاربة هي: سيطرة حزب الشعب الكمبودي المتزايدة على الجهاز الإداري للحكم، وتهميشه الناجح للمعارضة السياسية، والازدهار الاقتصادي الذي ترأسته، والعلاقة المتدهورة مع تايلاند المبتلاة بالأزمات، والتي أعطت الحكومة كما حدث في العام الانتخابي الأخير عام ٢٠٠٣م، دفعة قوية في الوقت المناسب قبل الانتخابات(٤٥).

لهذا فقد فاز حزب الشعب الكمبودي بنسبة ٥٨%، من الأصوات الشعبية في انتخابات التي اجريت في شهر تموز٢٠٠٨، لكن نظام التمثيل النسبي في كمبوديا القائم على الدوائر الانتخابية الإقليمية متعددة الأعضاء يعطي ميزة كبيرة لأكبر الأحزاب، حيث يمنح حزب الشعب الكمبودي ٩٠ مقعدًا من أصل ١٢٣ مقعدًا في الجمعية الوطنية (٤٦).

كان للحزب تفويض بتشكيل الحكومة بمفرده، دون الحاجة إلى إغراء أحزاب المعارضة الأخرى للانضمام إلى الائتلاف، ففي عام ٢٠٠٣م أدت المساومات حول بناء الائتلاف إلى تأخير تشكيل الحكومة لمدة ١٢ شهراً تقريباً بعد الانتخابات، وفي عام ١٩٩٨م كان التأخير ستة أشهر، وفي عام ٢٠٠٨م سرعان ما انهارت محاولة قصيرة الأمد من جانب أحزاب المعارضة لمقاطعة البرلمان في مواجهة قوة حزب الشعب الكمبودي وسرعان ما شكل حزب الشعب الكمبودي حكومة بدعم من النائبين المنتخبين من الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا المستقلة،(نيوتر باسيفيك وكوبيراتيف)(Neutr Pacific and Cooperative)، المعروفة باسم فونسنبيك وأصبحت رئاسة الجمعية الوطنية، ورؤساء لجان الجمعية الوطنية التسع وجميع المناصب الوزارية، مملوكة الآن لحزب الشعب الكمبودي لأول مرة منذ عام ١٩٩٣(٤٧).

كانت كمبوديا موضوعاً للعديد من التحليلات المتشائمة والمتفائلة ففي عام ٢٠٠٩م كان بوسع المتشائمين أن يشيروا إلى قضايا دائمة مثل الفساد، والخدمات الصحية المتردية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتدهور البيئي، وثقافة الإفلات من العقاب، والخدمة المدنية ذات الأجور المنخفضة للغاية، والفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء في كمبوديا وقد لأحظ المهتمون بالشأن الكمبودي ايضاً أن البلاد لا يوجد لديها حتى الآن قانون لمكافحة الفساد في دفاترها، على الرغم من إقرار قانون العقوبات الجديد الذي طال أنتظاره في تشرين الاول ٢٠٠٩م، يشكل تطوراً موضع ترحيب علاوة على ذلك لم تتم محاكمة أي شخص بسبب أي من عمليات القتل ذات

الدوافع السياسية والتي يمكن إرجاعها كلها تقريبًا إلى أولئك الذين كانوا في السلطة والتي حدثت منذ منتصف التسعينيات(٤٨).

لقد مال المراقبون المتفائلون إلى اتخاذ وجهة نظر أطول وأشاروا في عام ٢٠٠٩م إلى التحسينات الأخيرة في البنية الأساسية، وزيادة وتنوع الاستثمار الأجنبي، وارتفاع مستويات المعيشة للعديد من سكان المدن الكبرى في كمبوديا، وهم يلاحظون استمرار تدفق السياح الأجانب اذ زار البلاد أكثر من مليوني سائح سنويا منذ عام ٢٠٠٧م، وكان عام ٢٠٠٩م هو عام الاستقرار السياسي في كمبوديا (الذي قد يدينه الآخرون باعتباره حكم الحزب الواحد المفتوح) باعتباره يفضي إلى التنمية والاستثمار(٤٩).

كان لفوز حزب الشعب الجمهوري لكمبودي في الانتخابات بعد استقرار الاوضاع العامة وتولي هون سين رئاسة الوزراء الاثر في تطور علاقة كمبوديا الخارجية مع الدول الكبرى، اذ كانت العلاقات الكمبودية مع الصين علاقات متميزة اذ أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ(Shi Jin Bingh) على تقديرهِ الى علاقات الصداقة والتعاون الصيني الكمبودي التي ظلت قائمة على اساس الصداقة والاخلاص والتشارك في الضراء وكان هذا على هامش اعمال المؤتمر السنوي(لمنتدى بوآو الآسيوي)(٥٠).

لعب رئيس الوزراء الكمبودي هون سين دوراً متميزاً في اعادة الحياة لكمبودية، بعد حرب دامت سبعة وعشرين عاماً منذُ انقلاب لون نول، اذ يذكر رئيس وزراء سنغافورة لي كوان يو(Lee Kuan Yew) انهُ قابل هون سين في سنغافورة ووصفهُ بأنهُ كان شخص صلبا وقوياً تمكن من النجاة من الخمير الحمر، عينهُ الفيتناميون رئيساً للوزراء في الثمانينات لكنهُ تمتع بما يكفي من الذكاء وخفة الحركة لينأى بنفسه عنهم ويصبح مقبولاً لدى الامريكيين والاوروبيين(٥١).

المحور السادس:- كمبوديا خلال الاعوام ٢٠١٠-٢٠١٥

أدى عدم المساواة إلى تفاقم الصراعات بشدة بين أكبر المستفيدين وأكبر الخاسرين وخاصة حول الاستيلاء على الأراضي من قبل الأغنياء والأقوياء بما في ذلك، عن طريق نزع ملكية الناس العاديين على نطاق واسع وغير قانوني في كثير من الأحيان، كان ما يصل إلى ٣٠٪ من أراضي كمبوديا مملوكًا لـ ١٪ من السكان وكان حوالي ٢٥٪ من السكان بلا أرض على الإطلاق و٤٠% أخرى من الأسر الريفية مزارع تقل مساحتها عن ٠.٥ هكتار، أي أقل من نصف الحد الأدنى من الساحة اللازمة لتلبية الاحتياجات الغذائية (٥٢). وقد تعززت احتمالات الاستيلاء على الأراضي من خلال قانون جديد لمصادرة الأراضي، فكانت هناك مقاومة شعبية لهذا الانتشار ولا سيما من قبل مجموعات القرويين ذاتية التنظيم إلى حد كبير، وفي مواجهتهم انخرط

الجيش بشكل متزايد في نزاعات على الأراضي إلى جانب الشركات والسلطات المحلية لكن الأداة الرئيسية للقمع كانت الإجراءات القضائية حيث تم توجيه الاتهام إلى ٣٠٦ قرويين، فيما يتعلق بنزاعات على الأراضي خلال العام ومؤشرات على أن الحكومة كانت تستعد لهجوم قانوني ضد المحتجين على مستوى القاعدة الشعبية(٥٣).

علاوة على ذلك، شهد عام ٢٠١٠ م أخطر الاضطرابات العمالية في السنوات الأخيرة وعلى الرغم من مشاركة مجموعتين نقابيتين غير حكوميتين فقط في الاضرابات، إلا أن الإضرابات كانت غير مسبوقة من حيث نطاقها مع التركيز على صناعة الملابس التي لا تزال مهمة، أضرب العمال في البداية بسبب الأجور، ثم بعد ذلك بسبب الفصل والتهديد بمقاضاة النقابيين والعمال لدورهم في العمل الصناعي تهدف الدعاوى القضائية إلى شل الجماعات النقابية غير الحكومية ووسط الاضطرابات اقترح هون سين تشريعًا نقابيًا جديدًا يمكن استخدامه لتهميش مثل هذه المنظمات(٥٤).

بقي الاقتصادي الكمبوديا قوياً خلال ٢٠١١م وصولاً الى عام ٢٠١٢ مع نمو متوقع بنسبة ٦.٦٪، مدفوعا إلى حد كبير بصناعة الملابس والسياحة يوظف قطاع الملابس ٤٠٠ ألف شخص ويساهم بمبلغ ٤ مليارات دولار أمريكي في اقتصاد البلاد البالغ ١٣ مليار دولار على مدى العقدين الماضيين أعرب الخبراء عن قلقهم إزاء الافتقار إلى التنويع داخل الاقتصاد الكمبودي ولكن في الآونة الأخيرة تمت معالجة هذه المشكلة من خلال الاستثمار الأجنبي في تجميع السيارات وغيرها من الصناعات الخفيفة في المناطق الاقتصادية الخاصة، ومن الممكن أن يزداد الاستثمار الأجنبي بسرعة إذا تمكنت الحكومة من معالجة التحديات المتمثلة في نقص العمالة الماهرة وانخفاض إنتاجية العمال(٥٥).

بالنسبة لكمبوديا التي كشفت عن القليل من المفاجآت على مدى العقدين الماضيين، أثبت عام ٢٠١٣ أنه عام من التقلبات غير المسبوقة فإلى جانب الصراعات المستمرة والعنف بشأن الاستيلاء على الأراضي واستغلال العمالة والتدهور البيئي، كان المشهد السياسي في كمبوديا في عام ٢٠١٣ مشدودًا بالتوتر في العلاقات التايلاندية الكمبودية بشأن معبد برياه فيهيار، حتى أن الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي في تشرين الثاني من العام ٢٠١٣ لم يهدأ بعد المخاوف التي ولّدتها الانتخابات الوطنية في تموز من العام نفسه والتي أدخلت البلاد في مأزق سياسي، مما أدى إلى التعبئة الجماهيرية على مستوى لم تشهده كمبوديا منذُ عقود كان حرق جثمان الملك نورودوم سيهانوك في شباط ٢٠١٣بمثابة نهاية حقبة وبداية حقبة جديدة في تاريخ كمبوديا، الأمر الذي أثار سؤالاً يلوح في الأفق باستمرار حول دور ومستقبل النظام الملكي

في كمبوديا، انتهى العام بسرقة بقايا بوذا من أودونغ المثوى التاريخي الأخير لملوك الخمير، الأمر الذي سلط الضوء على المخاوف بشأن الفساد والخروج على القانون والإخفاقات الأخلاقية العامة للأمة حيث الأغلبية الساحقة من السكان بوذيون(٥٦).

اوجدت نهاية المواجهة السياسية في عام ٢٠١٤ زخما للنمو الاقتصادي في البلاد و أشارت تقديرات بنك التنمية الآسيوي والبنك الدولي إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكمبوديا في عام ٢٠١٤ يزيد قليلاً عن ٧ %، وتوقعت البعض الاطراف الأخرى أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٧.٤% سنويا من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨، مدفوعا في الغالب بنمو أسرع للاستهلاك الخاص وتعد الزراعة وصناعة الملابس والسياحة والبناء وتطوير البنية التحتية القطاعات الاقتصادية الرئيسية، في حين أن تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يساعد في الحفاظ على النمو الاقتصادي وتنويعه (٥٧).

وقد قُدر معدل التضخم بحوالي ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٤ وسط ارتفاع معدل التضخم في المنطقة وزيادة أسعار المواد الغذائية والنفط في السوق الدولية ولا يزال النظام المصرفي قوياً مع ارتفاع السيولة، فقد وصلت الاحتياطيات الدولية إلى ٤,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٤ ولا يزال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز على صناعة الملابس وطحن الأرز وصناعات البناء والسياحة، ولا يمكن لمثل هذه القاعدة الضيقة للتنمية الاقتصادية أن تدعم توقعات النمو الاقتصادي على المدى المتوسط إلى الطويل وبالتالي تحتاج البلاد إلى تنويع قاعدة نموها (٥٨).

وقد تمكنت كمبوديا من الحفاظ على معدل نموها السنوي بما يزيد على ٧%، فمن المتوقع أن ينخفض معدل الفقر بنسبة ١%سنويا، فهناك حوالي ٣ ملايين شخص يعيشون تحت خط الفقر اذ يبلغ معدل دخلهم اليومي دولار ١,٢٥ أمريكي، وأكثر من ٨.١ مليون شخص ينتمون إلى فئة شبه الفقراء، مما يجعلهم عرضة للوقوع مرة أخرى في براثن الفقر وبدون حماية اجتماعية عالمية فعالة، ومن المستحيل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة الأمر الذي يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي(٥٩).

في السنوات الأخيرة، كانت العلاقات الأكثر توتراً بين كمبوديا ومشكلة حدودها الرئيسية هي تايلاند الواقعة إلى الغرب منها، لكن في عام ٢٠١٥، كان تركيز الحكومة منصبًا على زيادة تدفقات التجارة والاستثمار وتحسين نقاط التفتيش الحدودية، مع انتقلت التوترات إلى الحدود الشرقية مع فيتنام وهذا النزاع ليس مؤشراً على العلاقات الثنائية المتوترة بقدر ما هو انعكاس للسياسة الداخلية في كمبوديا ونظراً لعلاقات هون سين بالنظام الفيتنامي، وخاصة دوره كوزير لخارجية كمبوديا في اتفاقية الحدود لعام ١٩٧٩ فإن فيتنام تشكل هدفاً سهلاً للمعارضة ومن بين

الإشارات التي تشير إلى أن الحكومة كانت تشعر بالحرارة السياسية الناجمة عن الاحتكاك الحدودي، كان تأكيد هون سين في تشرين الأول على سيادة كمبوديا على منطقة سد داك المتنازع عليها (٦٠).

الخاتمه

١)- تبين أن المدة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٥ شهدت جهودًا مستمرة لإعادة بناء البلاد وتعزيز الديمقراطية وتحسين جودة الحياة للمواطنين ومع ذلك لا يزال أمام كمبوديا تحديات كبيرة تتمثل في تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد وتعزيز التنمية المستدامة.

٢)- شهدت كمبوديا تحولات هائلة على مدار العقود الأخيرة، فإن المدة الزمنية بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٥ كانت فترة حاسمة في تاريخ البلاد من خلال دراسة هذه المدة ندرك أن كمبوديا قد تجاوزت تحديات عديدة وأزمات متنوعة وخاضت معارك شرسة من أجل الاستقرار والتنمية.

٣)- على الرغم من التقدم المحقق تبقى التحديات الاقتصادية والاجتماعية ماثلة، مثل توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة، وتعزيز فرص العمل، وتحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية يتطلب تحقيق هذه الأهداف التعاون المستمر بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية.

٤)-بالرغم من كل هذه الجهود والتحديات يبقى مستقبل كمبوديا غامضًا، ولكنه مليء بالفرص والتحديات على حد سواء من المهم أن تستمر الجهود الدولية والمحلية في دعم كمبوديا في مسعاها نحو مستقبل أفضل حيث تستفيد جميع شرائح المجتمع من التقدم والازدهار.

٥)- تطور الوعي السياسي في البلاد وخاصةً بعد انخراط الكمبوديين في المنظمات المحتلفة.

٦)- عانت كمبوديا من أوضاع اقتصادية متردية ولكن استطاعت بفضل الجديد ان تتجاوز تلك الازمات والعمل على تطوير البلاد وعلى كافة المستويات.

الهوامش.

[1])Chandler, D. A History of Cambodia. 4th edition. Chiang Mai: Silkworm Books.2008.p.52

[2]) سام رينسي:- هو زعيم المعارضة الكمبودية ولد عام ١٩٤٩ في العاصمة فنوم بنه اذ كانت ولادتهُ في المدة التي كانت فيها البلاد تحت السيطرة الفرنسية كجزء من الهند الصينية، عانى الكثير في حياته فقد ناضل ضد الوجود الفرنسي داخل بلادهِ تم سجنه في فرنسا لمدة اثنا عشر عاماً، كان طموحاً جداً اذ تم تعينهُ وزيراً للمالية في حكومة سيهانوك، اسس حزب أمة الخمير عام ١٩٩٥، للمزيد يُنظر: SAM RAINSY,WE DIDN,T START THE FIRE MY Struggle for Democray in Camodia,Sikworm Books, Dun Makn ،٢٠١٣ ،(P6.

[3])Duma, N. Dollarization in Cambodia: Causes and Policy Implications. IMF Working Paper 11/49. Washington, DC: International Monetary Fund.2001.p.76

[4])Pierre P. Lizee.Cambodia in 1995: From Hope to Despair.*Asian Survey*, Vol. 36, No. 1, A Survey of Asia in 1995: Part I (Jan., 1996), pp. 83-84

[5])Jason Barber and Ker Munthit, "CPP Draws Line in the Sand," Phnom Penh Post, April 18, 1996.p.5

[6])Daniel O'Neil.playing Risk: Chinese Foreign Direct Investment in Cambodia.*Contemporary Southeast Asia*, Vol. 36, No. 2 (August 2014) pp.232-233

[٧]) احمد محمد حسين و هزبر حسن شالوخ، الدور السياسي للخمير الحمر في كمبوديا ١٩٩٤- ١٩٩٩، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، المجلد١، العدد ٩٩، ٢٠٢٤، ص ٣٧٠- ٣٧١.

[8])Sophal Ear.Cambodia's Garment Industry: A Case Study in Governance.*Journal of Southeast Asian Economies*, Vol. 30, No. 1 (April 2013), p 91

[9])(Sorpong Peou.Cambodia in 1997: Back to Square One?.*Asian Survey*, Vol. 38, No. 1, A Survey of Asia in 1997: Part I (Jan., 1998), pp. 69-70

[10]) نوردوم راناريده (١٩٤٤– ٢٠٢١):– سياسياً واكاديمياً كمبودياً في القانون كان الأبن الثاني للملك سيهانوك ملك كمبوديا والأخ غير الشقيق للملك نوردوم سيهاموني، كان رئيس حزب ملكي ، كما كان اول رئيس وزراء لكمبوديا بعد استعادة النظام الملكي وعمل بين عامي ١٩٩٣و ١٩٩٧، ثم صار رئيساً للجمعية الوطنية عام ١٩٩٨الى ٢٠٠٦، للمزيد ينظر:– بطرس بطرس غالي، ٥ سنوات في بيت من زجاج، مؤسسة الاهرام للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩، ص٩٨.

[11])Hill, H., and J. Menon. Reducing Vulnerability in Transition Economies: Crises and Adjustment in Cambodia. ASEAN Economic Bulletin, 28 (2). 2011.p.130

[12] Kheang Un and Sokbunthoeun So, "Land rights in Cambodia: How Neopatrimonial Politics Restricts Land Policy Reform", Pacific Affairs 84, no. 2 (2011): 289-

[13])Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man Simon and Schuster, LasM.p.121

١٢– احمد محمد حسين و هزبر حسن شالوخ، الدور السياسي للخمير الحمر في كمبوديا ١٩٩٤– ١٩٩٩، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، المجلد١، العدد ٩٩، ٢٠٢٤، ص ٣٧٠– ٣٧١.

[14])ibid.p.122

[15])Chanto Sisowath.Globalization and Generational Change: The Evolution of Cambodia's Social Structure.Fairness, Globalization, and Public Institutions: East Asia and Beyond, 2006.p.300

[16])Alice Baban, Sokbunthoeun So, and Kheang Un, "From Force to Legitimation: Rethinking Land Grab in Cambodia", Development and Change 48, no. 3 (2017): 590-591

[17])ibid.p.519

[١٨]) دول جنوب شرق اسا(اسيان):– تضم منطقة جنوب شرق اسيا عدداً من الدول المهمة منها: بروناي، اندونسيا، فيتنام، تايلند، ماليزيا، كمبوديا، تيمور الشرقية، بورما، الأوس، الفلبين، وقد شكلت دول جنوب شرق اسيا اتحاداً فيما بينها عرف بأسم اتحاد دول جنوب شرق اسيا(اسيان)، حيث يُصنف هذا الاتحاد على انهُ منظمة

اقتصادية تضم في عضويتها عشرة دول من جنوب اسيوية هي: اندونسيا، الفلبين، ماليزيا، سنغافورة، ثم انضمت اليها لاحقاً جمهورية الاوس الديمقراطية الشعبية، كمبوديا، بروناي، ميانيمار، فيتنام، اذ تأسست هذه المنظمة سنة ١٩٦٧ في العاصمة التايلندية بانكوك، للمزيد يُنظر:- بلال ياسين محمد الكساسبة، أثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق اسيا دراسة حالة ماليزيا وسنغافورة، اطروحة دكتوراة، جامعة مؤته، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٧، ص٧.

[19])Chea Vannak, "Over 3m Tourists Visit Cambodia in HI with Big Rise in Chinese Visitors", Khmer Times, 8 August 2014.p.33

[20])James Massola, "China's Takeover of Sihanoukville is Almost Complete Despite Base Row", Sydney Morning Herald, 9 August 2019.p.11

[21])John Grundy, Elizabeth Hoban, Steven Allender.Turning Points in Political and Health Policy History: The Case of Cambodia 1975–2014.*Health and History,* Vol. 18, No. 1 (2016), pp. 89-90

[22])Gary older.Beyond the ECCC: Addressing SGBV in CambodiaGuarantees of Non-Recurrence of Sexual and Gender-Based Violence against Women after the Khmer Rouge, Jun. 1, 2019, pp. 22-23

[23])Tony Kevin. Cambodia's International Rehabilitation, 1997–2000.Contemporary Southeast Asia.Vol. 22, No. 3 (December 2000), pp. 594-595

[24])ibid.p.599

[25])Irene V. Langran. Cambodia in 2000. New hope are challenges .Asian Survey.Vol. 41, No. 1 Published By: University of California Press (January/February 2001), pp. 156-157

[26])Denny Roy.Kenneth Christie.The Politics of Human Rights in East Asia.Published by: Pluto Press.new york.2001.p.179

[27])PamelaPamela.Modernization and Cambodia Journal of Third World StudiesVol. 21, No. 1, ADVANCING NEW DIMENSIONS IN THIRD WORLD STUDIES IN THE 21st CENTURY Published By: University of Florida Press. (SPRING, 2004), p.153

[28])ibid.p.154

[29])Floriane Demont and Patrick Heuveline.DIVERSITY AND CHANGE IN CAMBODIAN HOUSEHOLDS, 1998-2006.Journal of Population Research.Vol. 25, No. 3, New Approaches to Household Diversity and Change Published By: Springer.(October 2008), p. 287

[30])Geoffrey C. Gunn.The Ethnic "Phnong" Rebellion of Cambodia, the Original Khmer Thesis, and Revolutionary Sequels.Review (Fernand Braudel Center).Vol. 37, No. 2 Published By: Research Foundation of State University of New York(2014), p. 129

[٣١]) الكومونة:- تعني الحكم المحلي وتشير الى الممارسات العامة، كما يصف هذا المصطلح النظام السياسي الذي يكون فيه لكل مجتمع اثني او لغوي او ديني منفصل بهذا المعنى اي انها ترادف التوافقية، وفي أستعمال شائع يشير المصطلح الى ميل الناس الى التماهي مع مجتمعهم المحلي بشكل أساس، بصرف النظر عن البنية السياسية في هذا السياق، يتكرر في الأغلب تطبيق الكومونية على نشوء الحركات الدينية، للمزيد يُنظر:- كريغ

كالهون، معجم العلوم الاجتماعية، ترجمة معين رومية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، قطر، ٢٠٢١، ص٤٩٩.

[32])**Ronald Bruce.Democracy in Cambodia — One Decade, US$5 Billion Later: What Went Wrong?.Contemporary Southeast Asia.Vol. 27, No. 3 Published By: ISEAS - Yusof Ishak Institute(December 2005), pp. 406-407**

[33])Caroline Green, "Economic Growth Estimate Cut for 2003," Phnom Penh Post, February 14.2003.p.22

[34])Michael Coren and Chea Chou, "Vietnamese Lose Vote as Race Card Is Played," Phnom.Penh Post, August 1–14, 2003.p.29

[35])ibid.p.31

[36])Ronald Bruce.op.cit.p.410

[٣٧]) هون سين:- ولد سنة ١٩٥٢ ولد لأسرة ريفية في مقاطعة كميبونغ شام شرقي كمبوديا، انضم الى حركة الخمير الحمر بزعامة بول بوت وحين تمكنت الحركة من الاستيلاء على السلطة ١٩٧٥ ارتقى هون سين ليصبح نائب القائد احدى المكاتب في القطاع الشرقي من البلاد، وحين بدأت عمليات التطهير العرقي تتفشى داخل صفوف الخمير الحمر في عام ١٩٧٧ فر الى فيتنام، بعد ذلك عاد الى البلاد اذ عُين وزيراً للخارجية في جمهورية كمبوتشيا الشعبية لدى تاسيسها في كانون الثاني ١٩٧٩، ثم صار بعد ذلك رئيس وزراء كمبوديا واستطاع التغلب على الوضع الانقسامي في البلاد وتمكن من قيادة بلاده في مفاوضات باريس التي حُسمت لصالح كمبوديا في تشرين الأول ١٩٩١، للمزيد يُنظر:- فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٣، دار اسامة للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٣، ص١٠٨٧.

[38])Oskar Weggel.Cambodia in 2005: Year of Reassurance.*Asian Survey*, Vol. 46, No. 1 (January/February 2006), pp. 155-156

[39](Guimbert, S. Cambodia 1998-2008: An Episode in Rapid Growth. World Bank Policy Research Working Paper 5271 Washington, DC: World Bank.2003.p.101

[40])(For details, see The Annual Donor Meeting of 2005, Südostasien aktuell [Current Southeast.Asia] (SOAa), Institut für Asienkunde, Hamburg, no. 2/2005, doc. 13, pp. 49–50

[41])ibid.p.53

[٤٢]) الزراعة الأسرية:- تعني القدرة في المرونة والتكيف مع تطور الطلب وأساليب الأنتاج، اذ ان هذا النوع من الزراعة اعتمد على منشأت زراعية واسعة، وهذا يعني هو بناء طبقة جديدة من "المزارعين" ولا أقول الفلاحين علماً ان هذا النعت يشير الى الطابع الرأسمالي الجديد لكيان جديد هذه الطبقة، فهي طبقة رأسمالية بكافة معاني الكلمة، فالمزارع ينتج للسوق في حين الفلاح يزرع ما يكفيه وعائلته وتوفير طعام لماشيته، للمزيد يُنظر:- سمير أمين وأخرون، السياسيات الزراعية والمسألة الفلاحية في مصر، مكتبة جزيرة الورد للطباعة، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٠.

[43])(Vandanet Hing.Peacebuilding and Development Implications of Cambodia's Peacekeeping and Peacebuilding Operation.*Journal of Peacebuilding & Development*, Vol. 15, No. 1 (April 2020), pp. 111-112

[44])Caroline Hughes.Cambodia in 2007: Development and Dispossession.*Asian Survey*, Vol. 48, No. 1 (January/February 2008), p. 69

[45])Kheang Un.Cambodia: Moving away from democracy?*International Political Science Review / Revue internationale de science politique*,.Vol. 32, No. 5, The Quality of Democracy in Asia Pacific (NOVEMBER 2011), pp. 546-547

[46])Sorpong Peou.CAMBODIA IN 2018: A Year of Setbacks and Successes.*Southeast Asian Affairs*, (2019), pp. 105-106

[47])Sorpong Peou.ibid.p.110

[48])Caroline Hughes.CAMBODIA IN 2009: The Party's Not Over Yet.*Southeast Asian Affairs*, (2010), p.85

[49])Kheang Un.Cambodia in 2011: A Thin Veneer of Change.*Asian Survey*, Vol. 52, No. 1 (January/February 2012), pp. 202-203

[٥٠]) سو قه، الألفة والمودة قوة كلمات شي جين بينغ، ترجمة وانغ بويونغ(فيصل)، المكتب العربي للطباعة، (د- م)، ٢٠٢٣، ص٣٩.

[٥١]) لي كوان يو، من العالم الثالث الى الاول قصة سنغافورة ١٩٦٥- ٢٠٠٠، ترجمة معين الأمام، مطبعة العبيكان للطباعة، الرياض، ٢٠٠٧، ص٤٦٦.

[52])Shandre M. Thangavelu, Sothea Oum and Samsen Neak.SME Participation in ASEAN and East Asian Integration: The Case of Cambodia.Journal of Southeast Asian Economies. Published by jstore.london 2017.p.192

[53])Naron, Hang Chuon. . Cambodian Economy: Charting the Course of a Brighter Future - A Survey of Progress, Problems and Prospects. Singapore: Institute of Southeast Asian S228-37.2011.p.231

[54])Kheang Un, "Cambodia in 2012: Towards Developmental Authoritarianism", in Southeast Asian Affairs 2013, edited by Daljit Singh (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2013): 73-86.

[55])Hughes, C., and K. Un, eds. Cambodia's Economic Transformation. Copenhagen: NIAS Press.2013.p.143

[56])Lina Gong.Transitional justice in South and Southeast Asia: Integrating judicial and non-judicial measures.published by Frances&Taylor.new York .Jun. 1, 2013.p.215

[57])Astrid Norén-Nilsson.The Demise of Cambodian Royalism and the Legacy of Sihanouk.*Sojourn: Journal of Social Issues in Southeast Asia*, Vol. 31, No. 1 (March 2016), pp. 15-16

[58])Duncan McCargo.Cambodia in 2014: Confrontation and Compromise.*Asian Survey*, Vol. 55, No. 1, A Survey of Asia in 2014 (January/February 2015), p.207

[59])ibid.p.209

[60])Sophat Soeung.Cambodia in 2015: Accommodating Generational Change *Southeast Asian Affairs*, (2016), pp. 109-110

قائمة المصادر.

أولاً:- الرسائل والاطاريح.

١- بلال ياسين محمد الكساسبة، أثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق اسيا دراسة حالة ماليزيا وسنغافورة، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤته، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٧.

ثانياً:- الكتب العربية والمعربة.

١- بطرس بطرس غالي، ٥ سنوات في بيت من زجاج، مؤسسة الاهرام للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩.
٢- سمير امين واخرون، السياسيات الزراعية والمسألة الفلاحية في مصر، مكتبة جزيرة الورد للطباعة، لقاهرة، ٢٠١٦.
٣- سو قه الالفة والموده قوة الكلمات شي جين بينغ، ترجمة وانغ بو يونغ(فيصل)، المكتب العربي للطباعة،(د-م)، ٢٠٢٣.
٤- كريم كالهون، معجم العلوم الاجتماعية، ترجمة معين رومية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، قطر، ٢٠٢١.
٥- لي كوان يو، من العالم الثالث الى الاول قصة سنغافورة ١٩٦٥- ٢٠٠٠، ترجمة معين الامام، العبيكان للطباعة، الرياض، ٢٠٠٧.

ثالثاً:- الكتب الاجنبية.

1.Chandler, D. A History of Cambodia. 4th edition. Chiang Mai: Silkworm Books.2008.
2.Duma, N. Dollarization in Cambodia: Causes and Policy Implications. IMF Working Paper 11/49. Washington, DC: International Monetary Fund.2001.
3.Jason Barber and Ker Munthit, "CPP Draws Line in the Sand," Phnom Penh Post, April 18, 1996
4.Hill, H., and J. Menon. Reducing Vulnerability in Transition Economies: Crises and Adjustment in Cambodia. ASEAN Economic Bulletin, 28 (2). 2011.
5.Kheang Un and Sokbunthoeun So, "Land rights in Cambodia: How Neopatrimonial Politics Restricts Land Policy Reform", Pacific Affairs 84, no. 2 (2011)
6.Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man Simon and Schuster, LasM
7.Chanto Sisowath.Globalization and Generational Change: The Evolution of Cambodia's Social Structure.Fairness, Globalization, and Public Institutions: East Asia and Beyond, 2006.
8.Alice Baban, Sokbunthoeun So, and Kheang Un, "From Force to Legitimation: Rethinking Land Grab in Cambodia", Development and Change 48, no. 3 (2017)
9.Chea Vannak, "Over 3m Tourists Visit Cambodia in HI with Big Rise in Chinese Visitors", Khmer Times, 8 August 2014
10. James Massola, "China's Takeover of Sihanoukville is Almost Complete Despite Base Row", Sydney Morning Herald, 9 August 2019
11. Gary older.Beyond the ECCC: Addressing SGBV in CambodiaGuarantees of Non-Recurrence of Sexual and Gender-Based Violence against Women after the Khmer Rouge, Jun. 1, 2019
12. Tony Kevin. Cambodia's International Rehabilitation, 1997–2000.Contemporary Southeast Asia.Vol. 22, No. 3 (December 2000)
13. Denny Roy.Kenneth Christie.The Politics of Human Rights in East Asia.Published by: Pluto Press.new york.2001.
14. Caroline Green, "Economic Growth Estimate Cut for 2003," Phnom Penh Post, February 14.2003
15. Michael Coren and Chea Chou, "Vietnamese Lose Vote as Race Card Is Played," Phnom.Penh Post, August 1–14, 2003

16. Guimbert, S. Cambodia 1998-2008: An Episode in Rapid Growth. World Bank Policy Research Working Paper 5271 Washington, DC: World Bank.2003.
17. For details, see The Annual Donor Meeting of 2005, Südostasien aktuell [Current Southeast.Asia] (SOAa), Institut für Asienkunde, Hamburg, no. 2/2005, doc.13
18. Sorpong Peou.CAMBODIA IN 2018: A Year of Setbacks and Successes.Southeast Asian Affairs, (2019)
19. Caroline Hughes.CAMBODIA IN 2009: The Party's Not Over Yet.Southeast Asian Affairs, (2010)
20. Naron, Hang Chuon. . Cambodian Economy: Charting the Course of a Brighter Future - A Survey of Progress, Problems and Prospects. Singapore: Institute of Southeast Asian S228-37.2011
21. Kheang Un, "Cambodia in 2012: Towards Developmental Authoritarianism", in Southeast Asian Affairs 2013, edited by Daljit Singh (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2013)
22. Hughes, C., and K. Un, eds. Cambodia's Economic Transformation. Copenhagen: NIAS Press.2013
23. Lina Gong.Transitional justice in South and Southeast Asia: Integrating judicial and non-judicial measures.published by Frances&Taylor.new York .Jun. 1, 2013
24. Sophat Soeung.Cambodia in 2015: Accommodating Generational Change.Southeast Asian Affairs, (2016)

رابعاً:- الموسوعات.

١- فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٣، دار اسامة للنشر والطباعة، عمان، ٢٠٠٣.

خامساً:- البحوث والدراسات.

أ- العربية.

١- احمد محمد حسين و هزبر حسن شالوخ، الدور السياسي للخمير الحمر في كمبوديا ١٩٩٤- ١٩٩٩، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، المجلد١، العدد ٩٩، ٢٠٢٤، ص ٣٧٠- ٣٧١.

٢- - كاظم هيلان محسن السهلاني، تطورات كمبوديا التاريخية منذ الاستعمار الفرنسي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٨٦٣- ١٩٤٥، المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والانسانية والاداب واللغات، جامعة البصرة مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، المجلد٢، العدد٨، ٢٠٢١.

ب- الاجنبية،

1- Pierre P. Lizee.Cambodia in 1995: From Hope to Despair.Asian Survey, Vol. 36, No. 1, A Survey of Asia in 1995: Part I (Jan., 1996)
2- Daniel O'Neil.playing Risk: Chinese Foreign Direct Investment in Cambodia.Contemporary Southeast Asia, Vol. 36, No. 2 (August 2014)
3- Sophal Ear.Cambodia's Garment Industry: A Case Study in Governance.Journal of Southeast Asian Economies, Vol. 30, No. 1 (April 2013)
4- Sorpong Peou.Cambodia in 1997: Back to Square One?.Asian Survey, Vol. 38, No. 1, A Survey of Asia in 1997: Part I (Jan., 1998)
5- John Grundy, Elizabeth Hoban, Steven Allender.Turning Points in Political and Health Policy History: The Case of Cambodia 1975–2014.Health and History, Vol. 18, No. 1 (2016)

6- Irene V. Langran. Cambodia in 2000. New hope are challenges .Asian Survey.Vol. 41, No. 1 Published By: University of California Press (January/February 2001),
7- PamelaPamela.Modernization and Cambodia Journal of Third World StudiesVol. 21, No. 1, ADVANCING NEW DIMENSIONS IN THIRD WORLD STUDIES IN THE 21st CENTURY Published By: University of Florida Press. (SPRING, 2004),
8- Floriane Demont and Patrick Heuveline.DIVERSITY AND CHANGE IN CAMBODIAN HOUSEHOLDS, 1998-2006.Journal of Population Research.Vol. 25, No. 3, New Approaches to Household Diversity and Change Published By: Springer.(October 2008)
9- Geoffrey C. Gunn.The Ethnic "Phnong" Rebellion of Cambodia, the Original Khmer Thesis, and Revolutionary Sequels.Review (Fernand Braudel Center).Vol. 37, No. 2 Published By: Research Foundation of State University of New York(2014)
10- Ronald Bruce.Democracy in Cambodia — One Decade, US$5 Billion Later: What Went Wrong?.Contemporary Southeast Asia.Vol. 27, No. 3 Published By: ISEAS - Yusof Ishak Institute(December 2005)
11- Oskar Weggel.Cambodia in 2005: Year of Reassurance.Asian Survey, Vol. 46, No. 1 (January/February 2006)
12- Vandanet Hing.Peacebuilding and Development Implications of Cambodia's Peacekeeping and Peacebuilding Operation.Journal of Peacebuilding & Development, Vol. 15, No. 1 (April 2020)
13- Kheang Un.Cambodia: Moving away from democracy?International Political Science Review / Revue internationale de science politique,.Vol. 32, No. 5, The Quality of Democracy in Asia Pacific (NOVEMBER 2011), pp
14- Kheang Un.Cambodia in 2011: A Thin Veneer of Change.Asian Survey, Vol. 52, No. 1 (January/February 2012)
15- Astrid Norén-Nilsson.The Demise of Cambodian Royalism and the Legacy of Sihanouk.Sojourn: Journal of Social Issues in Southeast Asia, Vol. 31, No. 1 (March
16- Duncan McCargo.Cambodia in 2014: Confrontation and Compromise.Asian Survey, Vol. 55, No. 1, A Survey of Asia in 2014 (January/February 2015)

سادساً:- الصحف والمجلات.

1- Shandre M. Thangavelu, Sothea Oum and Samsen Neak.SME Participation in ASEAN and East Asian Integration: The Case of Cambodia.Journal of Southeast Asian Economies. Published by jstore.london 2017.